

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد



مذكرة إعلامية

محظور

لا يجوز الاستشهاد بمحتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به ولا تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة الخامسة مساءً بتوقيت غرينيتش. (الساعة الثانية عشرة زوالاً بتوقيت نيويورك، السادسة مساءً بتوقيت جنيف، العاشرة والنصف ليلاً بتوقيت دلهي، الثانية صباحاً من يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/IN/2015/12*

Original: English

وقائع وأرقام

تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٥^(١): تحويل الاقتصادات الريفية

جنيف، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

أقل البلدان نمواً وأهداف التنمية المستدامة

- ظل "الحد الأدنى للاستهلاك العالمي" (مستوى استهلاك الفرد الأدنى عالمياً) على حاله دون تغيير على مدى العشرين إلى الثلاثين سنة الماضية، وفقاً للتقديرات. على أن الأمر يحتاج إلى مضاعفته في الـ ١٥ عاماً المقبلة إذا ما أريد القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، مثلما هو متوقع في إطار الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة.
- بلغت نسبة الفقر (عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع) ٧٠-٩٠ في المائة في ستة من البلدان الأقل نمواً، و ٥٠-٧٠ في المائة في ثمانية بلدان أخرى. وإجمالاً، تجاوزت نسبة الفقر في جميع البلدان الأقل نمواً إلا سبعة منها نسبة ٣٠ في المائة، في حين تجاوزت هذه النسبة ٢٥ في المائة في خمسة بلدان فقط من البلدان النامية الأخرى (وهي ليست من أقل البلدان نمواً)، وجميعها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات ، رقم تليفون : +٩١٧٢٢٩١٧٥٨٢٨ ، +٤١٧٩٥٠٢٤٣١١١ ، unctadpress@unctad.org ، <http://unctad.org/press>

(١) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع 978-92-1-112893-2، E.15.II.D.7، ISBN: 978-92-1-112893-2) من مكتب بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة، من العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في أنحاء العالم. وبإمكان الزبائن إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى العنوان التالي: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, United States of America 10017, NY. رقم الهاتف 8302 963 212 +1، رقم الفاكس: 3489 963 212 +1، البريد الإلكتروني: publications@un.org، الموقع على الإنترنت <https://unp.un.org>

- يوجد ثمانية بلدان فقط من أقل البلدان نمواً في الطريق الصحيح لتحقيق هدف **تقليص نسبة الفقر إلى النصف** المقرر للفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ (وفقاً لبيانات عام ٢٠١١)، في حين زاد الفقر منذ عام ١٩٩٠ في سبعة بلدان. وخارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك أربعة فقط من البلدان النامية الأخرى (من غير أقل البلدان نمواً) متعثرة، في حين أن نصف البلدان النامية الأخرى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متعثرة.
- يصل **الحد الأدنى للمداخيل** في المناطق الريفية لبعض البلدان الأفريقية من أقل البلدان نمواً مستوى منخفضاً يتراوح بين ٠,١٠ إلى ٠,٢٠ سنت من الدولار في اليوم. وتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر يقتضي زيادة هذه المداخيل بمعامل يتراوح من ٦ إلى ١٤ بحلول عام ٢٠٣٠.
- يقتضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضاً **إتاحة الحصول على المياه** لنحو ٦٠٠ مليون نسمة في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً، و**الحصول على الكهرباء والصرف الصحي** لنحو ٩٠٠ مليون نسمة، في ظرف ١٥ عاماً فقط.
- في العموم، يتعين زيادة نسبة **الحصول على المياه** في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً بمرتين عما كان عليه الحال في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وزيادة في **الحصول على الكهرباء** بأربع مرات، وزيادة في **الحصول على الصرف الصحي** بست مرات.
- في متوسط أقل البلدان نمواً، سيعني **تحقيق أهداف التنمية المستدامة** التحاق نسبة إضافية قدرها ٤٥ في المائة من أطفال الأرياف بالمدارس الابتدائية وارتفاع عدد المتحقيين بالمدارس الثانوية بأربع مرات. وسيستلزم ذلك أيضاً حصول نسبة إضافية قدرها ٧٠ في المائة من سكان الأرياف على مصدر مياه نظيفة، ونسبة إضافية قدرها ٢٥٠ في المائة على **الصرف الصحي**، ونسبة تفوق بعشر مرات على **الكهرباء**.
- من بين أقل البلدان نمواً الـ ٤٨، هناك بلدان فقط (بوتان وجيبوتي) توجد فيهما إما **فجوة فقر** تصل إلى دون ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وإما أكثر من شخص واحد لكل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي لا يحصلون على **المياه والكهرباء والصرف الصحي**. ومن بين البلدان النامية الأخرى الـ ٥٤ التي توجد بيانات بشأنها، هناك سبعة بلدان فقط في وضع سيء في هذا الجانب وذلك؛ وفي ثلثها فقط تفوق هذه المؤشرات خمس هذا المستوى. ويوجد في أربعة من أقل البلدان نمواً فجوة فقر تفوق ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من أربعة أشخاص لكل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي لا يحصلون على المياه والكهرباء والصرف الصحي. وتشكل احتياجات أقل البلدان نمواً نحو ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من **الاحتياجات العالمية** لتلبية أهداف التنمية المستدامة من حيث الفقر المدقع وزيادة الحصول على المياه والكهرباء. وتكون الحصة المقابلة من المستوى الملتزم به لجموع **المساعدة الإنمائية الرسمية** في أهداف التنمية المستدامة (٧,٠ في المائة من المداخيل القومية للمانحين) ما بين ٠,٣٠ إلى ٠,٣٥ في المائة، أي نحو ضعف المستوى الملتزم به حالياً وهو ما بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة.

- إذا قُدِّر أن يُقدِّم كبار المانحين ٠,٣٥ في المائة من مداخيلهم القومية في شكل مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، فسوف يزيد ذلك من تدفق المساعدات إلى هذه البلدان بنسبة ٣٠٠ في المائة، أي من ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ١٦٥ مليار دولار، وبنسبة إضافية أخرى قدرها ٥٠ في المائة ببلوغ هذه التدفقات ٢٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.
- يمكن أيضاً أن يزيد تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية الأخرى بنسبة ١٥٠ في المائة في الفترة نفسها، شريطة الوفاء أيضاً بالالتزام المقرر وهو ٠,٧ في المائة.

سكان الأرياف والقوة العاملة

- يعيش ثلثا مجموع السكان في أقل البلدان نمواً في المناطق الريفية، وتقل نسبة سكان الأرياف عن ٥٠ في المائة في ستة فقط من هذه البلدان (توفالو، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، وموريتانيا، وهايتي).
- من المتوقع أن ينمو عدد سكان الأرياف بنسبة ١,٣ في المائة سنوياً في المتوسط في أقل البلدان نمواً، في حين سيبقى على حاله في البلدان النامية الأخرى (ليست من أقل البلدان نمواً).
- رغم استمرار التوسع الحضري، سيظل ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من السكان في معظم أقل البلدان نمواً يقيمون في المناطق الريفية في عام ٢٠٣٠. ويتوقع أن تتراوح هذه النسبة في تسعة من أقل البلدان نمواً ما بين ٧٠-٨٥ في المائة.
- يتوقع أن يرتفع عدد سكان الأرياف في سن العمل بنسبة تتراوح ما بين ٢٠-٥٠ في المائة في معظم أقل البلدان نمواً، وبنسبة ٥٠-٧٠ في المائة في ستة منها، وبنسبة ٩٠ في المائة في بلد واحد (النيجر). ومن المتوقع أن تشهد خمسة بلدان فقط من أقل البلدان نمواً انخفاضاً في عدد سكان الأرياف في سن العمل (بنغلاديش، وبوتان، وتوفالو، وميانمار، وهايتي).

التباينات في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية

- عادة ما تبلغ نسبة السكان دون المستوى الوطني لخط الفقر في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً نحو ضعف نسبتهم في المناطق الحضرية. ويزيد فارق معدل الدخل في المناطق الريفية مقارنة بخط الفقر بنحو ٢٠ في المائة.
- رغم الاتجاه العالمي نحو توسع الفقر في المناطق الحضرية، تبقى التباينات في نسب الفقر بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أكبر مما كانت عليه على مدى السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية في ثلثي البلدان الأقل نمواً التي تتوفر بيانات بشأنها.

- ثمة في العادة ٥٠ في المائة من سكان الأرياف في أقل البلدان نمواً ممن هم أكثر عرضة من نظرائهم في المناطق الحضرية لأن يكونوا محرومين من الصرف الصحي أو غير ملتحقين بالمدرسة الثانوية، وأدعى أن يكون عددهم الذي لا يحصل على الكهرباء أو لا يلتحق بالمدرسة الابتدائية مضاعفاً، وأدعى أن يتجاوز العدد الذي لا يحصل على المياه النظيفة منهم أربع مرات.

أهمية الزراعة

- في معظم البلدان الأقل نمواً، انخفضت حصة قطاع الزراعة في اليد العاملة منذ مطلع التسعينات، لكنها تظل تتراوح بين ٤٠ إلى ٨٠ في المائة في معظم الحالات، بمعدل قدره ٦٠ في المائة بين أقل البلدان نمواً في مجموعها، و٦٨ في المائة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً وهايتي.
- كان أكبر انخفاض في حصة الزراعة في اليد العاملة منذ التسعينات وقع في تيمور - ليشتي، وغينيا الاستوائية، وكمبوديا، وميانمار، واليمن، في حين شهدت خمسة بلدان من أقل البلد نمواً (جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، ومدغشقر، والنيجر) زيادة في هذه الحصة.
- تمثل الزراعة نسبة ٢٥ في المائة من القيمة المضافة بين أقل البلدان نمواً في مجموعها، علماً بأن هذه الحصة أقل بكثير في الجزر (١٢,٩ في المائة) مما هي عليه في آسيا (٢٤,١ في المائة) أو في البلدان الأفريقية الأقل نمواً وهايتي (٢٥,٩ في المائة).
- أثر النمو الزراعي المقلص للفقير أعلى بـ ١,٦ مما هو عليه أثر النمو الصناعي، و٣ مرات مما هو عليه أثر نمو قطاع الخدمات. ولهذا الأثر وقع نسبي لا يزال أقوى عند خطوط الفقر الدنيا: ٣-٤ مرات الأثر في غير النمو الزراعي بالنسبة للسكان الذين يعيشون بدولار واحد للشخص في اليوم.

الإنتاجية الزراعية

- إنتاجية اليد العاملة الزراعية في أقل البلدان نمواً زادت بنسبة ٢,٢ في المائة سنوياً منذ عام ١٩٩١، بينما زادت بنسبة ٤,٢ في المائة في البلدان النامية الأخرى وبنسبة ٣,٩ في المائة في البلدان المتقدمة.
- في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بلغ متوسط إنتاجية اليد العاملة الزراعية في أقل البلدان نمواً ١٨,٧ في المائة من متوسط إنتاجية البلدان النامية الأخرى، ولم يتجاوز ١,٨ في المائة من متوسط إنتاجية البلدان المتقدمة. وكانت الفجوة في الإنتاجية في الزراعة أكبر مما كانت عليه في الصناعة والخدمات.
- حققت البلدان الآسيوية من أقل البلدان نمواً نتائج أفضل من البلدان الأفريقية الأقل نمواً والبلدان الجزرية في الإنتاجية الزراعية منذ عام ٢٠٠٦. فقد زادت إنتاجية اليد العاملة في الزراعة فيها بنسبة ٨٨ في المائة في الفترة بين ١٩٩١-١٩٩٣ والفترة

٢٠١١-٢٠١٣، في حين زادت بنسبة ٣٢ في المائة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، وانخفضت بنسبة ٥ في المائة في البلدان الجزرية الأقل نمواً.

- رفعت أقل البلدان نمواً **المردودية** أكثر من إنتاجية اليد العاملة. وكلاهما ارتفع في البلدان الآسيوية من أقل البلدان نمواً. وفي البلدان الأفريقية الأقل نمواً تضاعفت المردودية منذ مطلع الثمانينات، وبدأت إنتاجية اليد العاملة ترتفع بقوة منذ عام ٢٠٠٠.
- كانت **الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج** (وهي تراعي جميع المدخلات في الزراعة) ثابتة إلى حد كبير في أقل البلدان نمواً من الستينات إلى الثمانينات، لكنها بدأت تزداد في التسعينات وتسارعت منذ عام ٢٠٠٠، محققةً أفضل أداء في البلدان الآسيوية من أقل البلدان نمواً.
- استخدام **الأسمدة الصناعية** في أقل البلدان نمواً (١٧,٦ طن للهكتار) يعادل نسبة ١٠ في المائة فقط من كثافة استعمالها في البلدان النامية الأخرى ونسبة ١٥ في المائة من كثافة استعمالها في البلدان المتقدمة.
- تستخدم البلدان الآسيوية من أقل البلدان نمواً ٥٩ طناً من الأسمدة الصناعية للهكتار الواحد، مقارنة بـ ٧ أطنان في البلدان الجزرية الأقل نمواً و٥,٠ طن في البلدان الأفريقية الأقل نمواً.
- تبلغ مساحة الأرض الزراعية **المروية** في البلدان الآسيوية الأقل نمواً ٣٤,٦ في المائة، مقارنة بـ ٣,٤ في المائة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً و٦,٥ في المائة في البلدان الجزرية الأقل نمواً.
- تستخدم البلدان الآسيوية الأقل نمواً ٤,٥ آلة للهكتار، أي نحو نصف مستوى الاستخدام في البلدان النامية الأخرى. ولا يتجاوز هذا الاستخدام ٠,٦ في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، و٠,٤ في البلدان الجزرية الأقل نمواً.
- في عام ٢٠٠٨، أنفقت البلدان ذات الدخل المنخفض ٠,٤٤ دولار فقط (بحساب تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠٠٥) على **البحث والتطوير العام في الزراعة لكل ١٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي**، مقارنة بأكثر من ٣ دولارات بالنسبة للبلدان عالية الدخل - وقد اتسعت الهوة باستمرار منذ مطلع الثمانينات.
- في عام ٢٠٠٠، كان أكثر من نصف النظم الوطنية للبحوث الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتوفر على أقل من ١٠٠ متخصص في مجالات العلوم.
- **كثافة الطرقات** (طول الطرقات مقارنة بمساحة الأرض) في البلدان الأفريقية الأقل نمواً لا تتجاوز ١٥ في المائة مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى (من غير أقل البلدان نمواً). وكثافة الطرقات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٠١ كيلومتر/١٠٠٠ كيلومتر مربع) هي اليوم أقل من ثلث الكثافة التي كانت في الهند في عام ١٩٥٠ (٧٠٣ كيلومتراً/١٠٠٠ كيلومتر مربع). وتتجاوز كثافة الطرقات في الهند حالياً الكثافة في إثيوبيا بـ ٣٢ مرة والكثافة في السودان بـ ٢٥٥ مرة.

- بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، تشير التقديرات إلى أن التغييرات في المردودية بسبب تغير المناخ في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠ تتراوح بين -٣,٤ و -٠,٥ في المائة فيما يتعلق بالذرة، وبين -٩,٨ و +١,٦ في المائة فيما يتعلق بالأرز، وبين -١٨,٠ و -١٠,١ في المائة فيما يتعلق بالقمح.

تنوع الاقتصاد الريفي والاقتصاد غير الزراعي

- في أقل البلدان نمواً، عادة ما يتجاوز مجموع دخل الأسر من الأنشطة غير الزراعية الدخل في شكل راتب من النشاط الزراعي بمعامل ٣ إلى ٤.
- يمثل العمل بأجر عموماً نسبة تتراوح من ٥ إلى ٢٠ في المائة فقط من مجموع الدخل من النشاط الزراعي في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، لكن ذلك يمثل نسبة تتراوح من ٢٥ إلى ٤٠ في المائة في بنغلاديش ونيبال.
- في معظم البلدان الأفريقية الأقل نمواً، الدخل من العمل الحر أكبر من الدخل من العمل براتب في القطاع الريفي غير الزراعي، لكن الوضع المعاكس صحيح في بنغلاديش ونيبال.
- المداخيل المحلية من غير الزراعة أكبر في العادة بنحو مرتين إلى خمس مرات من الدخل من الهجرة إجمالاً في أقل البلدان نمواً، بل يمكن أن تكون أكبر بعشر مرات إلى عشرين مرة في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة.
- مساهمة الأنشطة غير الزراعية في توليد الإنتاج الاقتصادي تتراوح بين ٩ في المائة من الاقتصاد الريفي في إثيوبيا في عام ٢٠١٢ و ٦٨ في المائة في هايتي.

الزراعة العضوية

- في بعض البلدان الأفريقية الأقل نمواً، مثل إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسودان، ثمة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مزارع يعمل في مجال الزراعة العضوية.
- متوسط مساحة المزارع المستعملة في الزراعة العضوية تتفاوت تفاوتاً كبيراً. فمتوسط المساحات المعتمدة لكل مزارع يتراوح بين أقل من هكتار واحد في أفغانستان وبنغلاديش وبنن وتوغو وزامبيا والسنغال، و ١٠٠ هكتار في النيجر، و ٣٠٠ هكتار في تيمور - ليشتي وليزوتو، و ٦٠٠ هكتار في السودان، و ٢٨٠٠ هكتار في موزمبيق.

القيود وعدم المساواة بين الجنسين

- في المجمل، هناك ٦١,٥ في المائة من النساء العاملات في أقل البلدان نمواً في الزراعة، وتبلغ هذه النسبة ٦٥ في المائة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً وهايتي، و٥٦ في المائة في البلدان الآسيوية الأقل نمواً، و٤١ في المائة في البلدان الجزرية الأقل نمواً.
- عدد النساء العاملات في وظائف هشة أكبر من عدد الرجال (أعمال في القطاع غير الرسمي وبأجور متدنية في العادة) في أقل البلدان نمواً. ويتجلى الفرق الأكبر في البلدان الأفريقية الأقل نمواً حيث تعمل ٨٩ في المائة من النساء في وظائف هشة، مقارنة بـ ٧٥ في المائة من الرجال.
- الفجوة بين الجنسين من حيث العمل في وظائف هشة تكشف في المقام الأول عن وجود تباينات في "العمل المساهم في الأسرة" (غير المدفوع الأجر). وفي البلدان الأفريقية الأقل نمواً، تقوم ٤٠ في المائة من النساء، لكن ١٨ في المائة فقط من الرجال، بعمل مساهم في الأسرة. وهذه الفجوة أكبر في البلدان الآسيوية الأقل نمواً، حيث تصل النسبة إلى ٤٥ في المائة من النساء و١٣ في المائة من الرجال.
- في جميع البلدان الأقل نمواً التي تتوفر بشأنها بيانات، عدد الرجال الذين يملكون أرضاً زراعية أكبر من عدد النساء. وتتراوح حصة النساء بين ٣ في المائة في مالي و٣٣ في المائة في جزر القمر.
- تتمتع المرأة بحقوق ملكية الأرض رسمياً في جميع البلدان الأقل نمواً الـ ٢٥ التي تتوفر بشأنها بيانات، وتتمتع المرأة بحقوق الميراث إذا كانت بنت المتوفى أو زوجته في ١٦ حالة. على أن هذه الحقوق كثيراً ما تعوقها قوانين أو ممارسات عرفية.
- تمكن المرأة من الحصول على نفس موارد الإنتاج التي يحصل على الرجل يمكن أن يزيد المردودية في مزارعهن بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مجموع الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و ٤ في المائة، وفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

الاتجاهات الاقتصادية والآفاق

- بلغ معدل النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، بعد أن كان ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٣. وبذلك يتراجع هذا المعدل كثيراً مقارنة بما كان عليه في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ عندما بلغ ٧,٤ في المائة، لكنه يبقى مع ذلك أعلى من معدل ٤,٤ في المائة المسجل عند البلدان النامية الأخرى. ويتوقع أن ينخفض أكثر ليصل إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٥.

- ارتفع عجز الحساب الجاري لأقل البلدان نمواً من ٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى مستوى قياسي بلغ ٤٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤. وكان العجز الأكبر قد نجم أساساً عن الزيادة الكبيرة الحاصلة في عجز البلدان الأفريقية الأقل نمواً الذي نجم بدوره عن انخفاض أسعار السلع الأساسية.
- تمثل السع المصنّعة ٦٢ في المائة من واردات البضائع لأقل البلدان نمواً، لكنها لا تمثل سوى ٢٣ في المائة من صادراتها. ويمثل الوقود نصف صادرات أقل البلدان نمواً تقريباً (٤٩ في المائة).
- ارتفع حجم الاستثمارات (إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، في أقل البلدان نمواً في مجموعها، إلى ٢٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة الـ ٢٥ في المائة التي اعتبرت ضرورية للحفاظ على نمو مستدام على المدى الطويل.
- الفجوة بين الاستثمار والادخار - التي يتعين سدها بديون خارجية - في البلدان الأفريقية الأقل نمواً وهايتي اتسعت لتصل إلى ٨,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، لكنها تراجعت إلى ٥,٩ في المائة في البلدان الآسيوية الأقل نمواً.
- ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٤٤,٢ مليار دولار، بما يمثل ٩٣ في المائة من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الرسمية. بيد أن التقديرات الأولية تبين أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من كبار المانحين إلى أقل البلدان نمواً تراجعت بنسبة ١٦ في المائة بالأرقام الحقيقية في عام ٢٠١٤.
- زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢٣,٢ مليار دولار، لكن خمسة بلدان فقط في أفريقيا حصلت على ٥٨ في المائة من مجموع التدفقات (جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وغينيا الاستوائية وموزامبيق).
- يُقدَّر أن تدفقات التحويلات إلى أقل البلدان نمواً قد زادت بنسبة ٧,١ في المائة لتصل إلى مستوى قياسي بلغ ٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤.